

وهو عشرة دراهم والقياس ان يقطع الاخذ
 وحده وهو قول زفر والشافعي وانما قال نصاب
 لانه لو نصاب لكل اقل من ذلك لا يقطع واحدهم
 خلافا لما لك فان عنده ان سرق جماعة ثلاثة
 قطعوا ولا يقطع بحسب ونجدة باصاها وحسب
 وقصب وسبك مطلقا سوا كان طريا او مالحا وطير
 سوا كان الطير بيا او دجاجا او حماما وصيد وزرع
 ومعرة بالتسكين هي الطين الاحمر وقد يجرى
 والامغر الاحمر ونورة وحمم وانسان وقال
 الشافعي يقطع بسرقة كل ما يبلغ قيمته نصابا الا
 التراب والطين والسرقة وهو رواية عن ابى يوسف
 ولا يقطع بسرقة فاهة رطبة او فاهة على شجر
 ويطبخ ولكن والحمد وزرع له محصد وقال
 الشافعي

الشافعي يقطع في هذه الصور وانما قيد برطوبة
 لانه في اليابسة يقطع وقد بقوله لم يحصد لان
 الذي حصد واخرز يقطع فيه ولا يقطع بسرقة
 اشربة مطلقا سوا كانت حلوة او مرّة ومن اراد حفظ
 هذه المسائل فليحفظ هذه القاعدة لا يقطع فيما
 يتسارع اليه الفساد ولا يقطع في طيور وما
 اشبهه من الملائهي ومصحف ولو تحل بحلية ولباب
 مسجد وقال الشافعي يقطع اذا بلغت قيمة الحلية نصابا
 وعن ابى يوسف مثله وعندنا يقطع ان بلغت قيمة
 حليته نصابا ولا يقطع بسرقة صليب ذهب مطلقا
 سوا كان في المصلى وغيره وعن ابى يوسف ان كان
 الصليب في المصلى لا يقطع وان كان في بيت اخر
 يقطع ولا يقطع بسرقة سطر مخم وزرد وصبي حر